



ودائع القطاع الخاص قفزت إلى 37,3 مليار دينار بنهاية 2020 بدعم من انخفاض النفقات على السفر والترفيه والنقل

«كورونا» تزيد مدخرات الكويتيين في البنوك

رغم معدلات الفائدة المتدنية.. المواطنون فضلوا الودائع البنكية كملاد آمن للمدخرات ■ الودائع بالدينار الكويتي تشكل السواد الأعظم من وداائع القطاع الخاص.. لتشكل 94٪



المحلل المالي

في الوقت الذي عمل فيه الإغلاق الكلي والجزئي في البلاد خلال 2020 للحد من انتشار جائحة كورونا على خفض إنفاق الأسر الكويتية على محلات السفر والترفيه والنقل ارتفعت معدلات الادخار لدى البنوك بشكل كبير خلال العام الماضي رغم الانخفاض الملحوظ في معدلات العائدة، وبدات تداعيات الجائحة تظهر على المواطنين من خلال اللجوء إلى الادخار والتقليل من الترفيه، ولجأ كثيرون إلى التخطيط لنفقاتهم وتوجيهها وتراجع نمطهم الاستهلاكي باستثناء ما هو ضروري من الاحتياجات.

ويبدو أن هناك تفضيلاً للودائع كملاد آمن للمدخرات خلال الأزمة الحالية، وذلك بالتزامن مع الانخفاضات التي منيت بها بورصة الكويت وأسواق الأسهم خلال 2020، وهو ما دفع القطاع الخاص (الشركات والأفراد) إلى اللجوء للقطاع المصرفي والإحفاظ بالمدخرات به من خلال الودائع، وذلك على الرغم من انخفاض معدلات الفائدة، نتيجة خفض بنك الكويت المركزي سعر الخصم بالكويت إلى مستوى 1,5٪ لمواجهة تداعيات أزمة «كورونا».

هذا النمو في مدخرات وودائع القطاع الخاص وفقاً لإحصائية بنك الكويت المركزي جاء بالرغم من انخفاض ملحوظ في أسعار الفائدة على الودائع إلى 1,62٪

فيتبين أن هناك 11 مليار دينار من وداائع القطاع الخاص بدون فوائد بينما هناك 20,2 مليار دينار من الودائع تدفع عليها البنوك فوائد سنوية لغاية 2٪ و 3 مليارات دينار وداائع تدفع البنوك لها فوائد سنوية نسبتها تتراوح بين 2٪ و 2,5٪ بينما 359 مليون دينار بفوائد سنوية بين 3,5٪ و 5,49٪.

وتاريخياً بلغت وداائع القطاع الخاص في البنوك الكويتية بحسب أسعار الفائدة التي تدفعها البنوك للمودعين،

بنسبة 19,6٪ لتسجل 2,11 مليار دينار، وذلك نتيجة التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية وأسواق الصرف على عكس وداائع القطاع الخاص بالدينار التي ارتفعت بنسبة 4,2٪ خلال الفترة نفسها.

استحقاقات الودائع

وعند تحليل وداائع القطاع الخاص بالدينار بحسب نوعها وفترات استحقاقها يتبين أن الودائع لأجل بالدينار (ما بين استحقاق

هامش أسعار الفائدة لصالح الودائع بالدينار، فعلى سبيل المثال بلغ معدل الفائدة السنوية على الودائع بالدينار فترة استحقاق 12 شهراً خلال 2020 نحو 1,7٪ مقارنة مع معدل أسعار فائدة سنوية على الودائع بالدولار للفترة نفسها تساوي 0,8٪ وبهامش فائدة لصالح الودائع بالدينار بلغ 0,89٪.

أما وداائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية فقد انخفضت خلال شهر يناير 2021 وعلى أساس سنوي

بالمقارنة مع معدل 1,89٪ لعام 2019 (بالرغم من أن المعدل العام لسعر الفائدة السنوية على الودائع لا يزال تحت مستوى 2٪ منذ 2010)، أما خلال يناير 2021 فقد سجلت وداائع القطاع الخاص نهاية الشهر حوالي 37,12 مليار دينار، لتتراجع عن 37,33 مليار دينار كما في 31 ديسمبر 2020.

وعند تحليل هيكل وداائع القطاع الخاص وتوزيعها حسب نوع العملات، تلاحظ

بالمقارنة مع معدل 1,89٪ لعام 2019 (بالرغم من أن المعدل العام لسعر الفائدة السنوية على الودائع لا يزال تحت مستوى 2٪ منذ 2010)، أما خلال يناير 2021 فقد سجلت وداائع القطاع الخاص نهاية الشهر حوالي 37,12 مليار دينار، لتتراجع عن 37,33 مليار دينار كما في 31 ديسمبر 2020.

وعند تحليل هيكل وداائع القطاع الخاص وتوزيعها حسب نوع العملات، تلاحظ



«التجارة» تحظر تصدير البيض المحلي والمستورد لمدة شهر



أصدرت وزارة التجارة والصناعة قراراً بحظر مؤقت لتصدير وإعادة تصدير البيض المحلي أو المستورد بكل أنواعه وأحجامه لمدة شهر اعتباراً من 22 الجاري. وجاء في القرار الذي سينشر في الجريدة الرسمية (الكويت اليوم) أن قرار الحظر يأتي بناء على ما تقتضيه المصلحة العامة.

بارتفاع 0.37٪ خلال فبراير الماضي 2,17 مليار دينار قيم الأوراق المالية والمسكوكات

بلغ مجموع قيم الأوراق المالية والمسكوكات في فبراير الماضي نحو 2,175 مليار دينار بارتفاع قدره 8 ملايين دينار وبنسبة 0,37٪ عن شهر يناير الماضي البالغ 2,167 مليار دينار، مقسمة إلى 2,145 مليار دينار مجموع قيم الأوراق المالية وهي تمثل السواد الأعظم، بينما جاءت مجموع قيم المسكوكات بقيمة 30,04 مليون دينار.

وارتفعت أغلب الفئات الورقية في فبراير الماضي عن يناير، حيث ارتفعت أوراق النقد فئة 20 دينار بنسبة 0,47٪ بمقدار 6 ملايين دينار لتصل إلى 1,264 مليار دينار مقارنة بـ 1,258 مليار دينار في يناير الماضي، كما ارتفعت قيمة فئة 10 دنانير بمقدار 13,18 مليون دينار، حيث وصلت في نهاية فبراير إلى 700,57 مليون دينار مقارنة بـ 687,38 مليون دينار في يناير الماضي، بينما انخفضت فئة 5 دنانير بقيمة 11,17 مليون دينار، حيث بلغت بنهاية فبراير الماضي 110,85 ملايين دينار في مقارنة بـ 122,03 مليون دينار في يناير من العام الماضي.

بينما ارتفعت فئة الواحد دينار بقيمة 139 ألف دينار، حيث بلغت بنهاية فبراير الماضي 45,24 مليون دينار مقارنة بـ 45,10 مليون دينار في يناير الماضي، كما ارتفعت أيضاً فئة النصف دينار بقيمة 333 ألف دينار وبلغت

بارتفاع 0.37٪ خلال فبراير الماضي 2,17 مليار دينار قيم الأوراق المالية والمسكوكات

دول الخليج تستحوذ على أكثر من ثلثي إجمالي تلك المشاريع

4,1 تريليونات دولار حجم المشاريع المخطط لها أو قيد التنفيذ في منطقة الشرق الأوسط



محمود عيسى

نكرت مجلة ميد أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - مينا - توفر لكل المستثمرين والمطورين والمقاولين والموردين في قطاع الإنشاءات فرصاً هائلة يمكن استغلالها والاستفادة منها، وذلك من خلال ما قيمته 4,1 تريليونات دولار من المشاريع المخطط لها أو التي هي قيد التنفيذ في جميع أنحاء المنطقة، حيث تتعافى كل دولة من دول المنطقة على الاستثمار بكثافة لتنويع وتوسيع قاعدة اقتصادها، فضلاً عن الحاجة لتلبية متطلبات النمو السكاني السريع، متوقعة أن يكون 2021 عام انتعاش المشروعات مصحوباً باستمرار تعافي الاقتصاد وانتعاش أسعار النفط.

ومن أصل المبلغ الهائل سالف الذكر، قالت المجلة إن ما قيمته 3,3 تريليونات دولار من المشاريع السابقة - أو ما يزيد على ثلاثة أرباع القيمة السوقية الإجمالية لها - هي في مرحلة التخطيط السابق للتنفيذ، مما يعني أن الفرص المستقبلية التي تحملها المشاريع المقبلة واسعة وواعدة، وينطبق هذا القول بشكل خاص على دول مجلس التعاون الخليجي، التي تستحوذ على أكثر من ثلثي إجمالي المشاريع في المنطقة، بالإضافة إلى مصر، الدولة التي تتجاوز نهضة اقتصادية قوية.

وفي حين تستثمر شركات النفط الوطنية في مشاريع

توقعات بانتعاش المشروعات في 2021 مع استمرار تعافي الاقتصاد وارتفاع أسعار النفط

لنمو للقطاعات غير النفطية ليزيد بدوره من انخفاض أسعار العقارات.

وانتهت «ميد» إلى القول إنه على الرغم من حالة عدم اليقين التي تخيم على أجواء المنطقة، فإن عدداً كبيراً من دولها مازال يتمتع بالثراء والالتزام بخطة التنمية الخاصة بها. ومن شأن ذلك الاستثمار في ضخ استثمارات ضخمة لتمويل المشاريع الرأسمالية، وبينما انكمشت بحدود قيمة العقود المنوطة في 2020 في جميع أنحاء المنطقة.

الإطلاق، حيث تستمد الدعم من الاستثمار في الملكيات الخاصة وتطوير المدارس والمستشفيات ومشاريع البنية التحتية الاجتماعية الأخرى.

ولكن المجلة حذرت من التحديات التي يحملها ثنائي فيروس كورونا وتردي أسعار النفط لهذه الفرص، ما تسبب في تأخير المشاريع المخطط لها وخفض التمويل الرأسمالي للمشاريع. وتتمحور عن انهيار النشاط الاقتصادي بسبب الإغلاق وتدهور النظرة المستقبلية

ثاني أكسيد الكربون من خلال الاستثمار في الطاقة النظيفة.

واعترفت المجلة أن طاقات النقل والخدمات اللوجستية من المكونات الرئيسية للمخطط الاقتصادية لدول المنطقة التي تسعى لبناء شبكات عالية السرعة، بينما تعمل الخطط الرئيسية الصمومة للمدن على تشكيل وتخطيط وتنفيذ موجة من مشاريع المدن الذكية.

وقالت إن قطاع البناء والإنشاءات العقارية هو الشريحة الأكبر على

التنقيب عن النفط والغاز بحثاً عن احتياطات جديدة وزيادة الطاقة الإنتاجية وتحسين الكفاءة في أصولها، ناهيك عن السعي الحثيث لتنفيذ خططها النهائية لإنتاج زيوت مكررة ومنتجات بتروكيماوية عالية القيمة، فإذنا نجد أن قطاع الطاقة والمياه يشهد هو الآخر ازدهاراً يتجلى في مساعي الحكومات لتلبية الطلب المتزايد على الكهرباء والمياه، مع تعزيز في الوقت ذاته على تعزيز أمن الطاقة وتقليل انبعاثات